العدد 12 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية كانون 2 2026
No. 12 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences January 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

المحاصيل الزراعية ودورها في دعم الاقتصاد العراقي ضمن مناقشات مجلس النواب العراقي1939-1958

م . حسن غانم عبد ردن
العراق ـ مديرية تربية ذي قار
البريد الإلكتروني : hasseankanem@gmail.com

الملخص :

يُعد القطاع الزراعي من الركائز الاساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي بعد ان شكلت المحاصيل الزراعية مثل الحبوب والتمور والتبغ مكانة مركزية في هذا القطاع ، كون العراق يتمتع بخصوبة اراضيه واتساع المساحات القابلة للزراعة كما يمتاز بإمكانات غير محدودة في الري مما جعل للزراعة دور في دعم الاقتصاد العراقي بشكل كبير في ظل محدودية الجانب الصناعي والتجاري ، الامر الذي جعل هذا القطاع يحظى بحيز كبير في مناقشات مجلس النواب العراقي خلال المدة (1939- - 1958) من خلال وضع القوانين التي تعمل على دعم الملاكين والفلاحين في الاهتمام بزراعة المحاصيل الزراعية .

الكلمات المفتاحية : الحبوب ، التمور ، التبغ .

Agricultural Crops and Their Role in Supporting the Iraqi Economy During Discussions in the Iraqi Parliament (1939-1958)

Researcher: L. Hassan Ghanem Abd Ridan
Iraq - Thi Qar Education Directorate
Email: hasseankanem@gmail.com

Abstract :

The agricultural sector is a cornerstone of the Iraqi economy, with crops such as grains, dates, and tobacco holding a central position. Iraq's fertile land, vast arable areas, and abundant irrigation potential have made agriculture a major contributor to the Iraqi economy, especially given the limited industrial and commercial sectors. This led to significant discussions within the Iraqi Parliament between 1939 and 1958, resulting in legislation aimed at supporting landowners and farmers in cultivating agricultural crops

Keywords: Grains, Dates, Tobacco .

المقدمة :

شكّل القطاع الزراعي أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد العراقي خلال العهد الملكي، ولا سيّما خلال المدة الممتدة بين عامي 1939 و1958، إذ ارتبطت به شريحة واسعة من السكان، وأسهم بشكل مباشر في توفير الموارد الغذائية والمالية للدولة. وقد تميزت هذه المرحلة بجملة من التحولات السياسية والاقتصادية، رافقتها تحديات داخلية وخارجية، من أبرزها ظروف الحرب العالمية الثانية، وتقلبات الأسواق العالمية، ومحاولات الدولة العراقية بناء اقتصاد وطني أكثر استقراراً وأقل اعتماداً على الموارد الخارجية ، فبرزت المحاصيل الزراعية الرئيسة مثل **الحبوب والتمور**

والتبغ، بوصفها ركائز اقتصادية مهمة، لما تمثله من قيمة استراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي، ودعم الميزانية العامة، وتعزيز الصادرات الزراعية. فقد شكّلت الحبوب أساس الغذاء المحلي ومؤشراً على الاستقرار المعيشي، في حين احتلت التمور موقعاً متقدماً في التجارة الخارجية العراقية، وأسهم التبغ في توفير مورد مالي إضافي من خلال احتكار الدولة لتنظيم إنتاجه وتسويقه ، وقد حظيت هذه المحاصيل باهتمام واضح داخل **مجلس النواب العراقي** ، حيث عكست المناقشات البرلمانية حجم التحديات التي واجهها القطاع الزراعي، مثل مشكلات الإنتاج، والري، والضرائب، والتسويق، وتقلب الأسعار، إضافة إلى علاقة الفلاحين بالدولة وسياساتها الاقتصادية. كما أظهرت تلك المناقشات إدراك النواب لأهمية الزراعة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد .

اولاً : الحبوب

يُعد محصول الحبوب احد المحاصيل المهمة في دعم الاقتصاد العراقي داخلياً وخارجياً وبما يتناسب مع مساحة الاراضي الزراعية وقدرة الارض الانتاجية من هذا المحصول الذي حضي باهتمام كبير من قبل الحكومة العراقية التي عملت بدورها على تشكيل لجان تقوم بعملية الاشراف وتنظيم زراعة محصول الحبوب في ظل المرحلة الحرجة التي يعيشها الاقتصاد العالمي[1]، حيث قام مجلس النواب العراقي في مناقشة " لجنة تنظيم الحبوب " في الخامس من تموز عام 1939 والمصادقة عليها من اجل دعم المزارعين في الاستلاف من المصرف الزراعي وكذلك تنظيم عملية تجارة الحبوب[2]، في ظل الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العراق والتي اشار اليها رئيس الوزراء نوري سعيد في الخامس عشر من تشرين الاول 1939 بان وضع البلد اصبح سيئاً في تعاملاته الاقتصادية الخارجية على الرغم من قيام لجنة تنظيم تجارة الحبوب بتوحيد جهود المنتجين والتجار بمقتضى قانون رقم (32) لسنة 1939[3]، في ظل وجود الشركات الاحتكارية لشراء محصولي الحنطة والشعير والتي لا تجيز لهذه اللجنة القيام بعملية التصدير الا من خلال شركة اندرويد – وير (Android-wear company)[4]، والتي كانت تشترط بشراء محصول الشعير بـ 4،5 دينار للطن الواحد[5] ، في حين انتقد نائب المنتفك صادق حبة تدخل الحكومة في الاسواق وسيطرتها على المواد فانه سيؤدي الى فساد اداري واحتكار للأموال[6] ، في حين طالب رستم حيدر الحكومة بالتدخل لحل مشكلة ارتفاع اسعار المواد الغذائية من الحبوب كالحنطة والشعير في الاسواق بعد ان كان سعر الطن الواحد قبل الحرب العالمية ست دنانير الا انه اصبح بعد الحرب عشرة دنانير[7].

لقد بين الكثير من النواب ان عملية بيع محاصيل الحنطة والشعير بين بغداد والبصرة وكربلاء لا يساعد على دعم الاقتصاد العراقي بقدر تصديره الى خارج العراق ، واشار نائب المنتفك طالب الحاج محمد علي الى ضرورة قيام الحكومة بتسهيل الاجراءات اما المزارعين في عملية بيع الفائض من ثلثي محاصيل الحنطة والشعير المتبقي لديهم من اجل تحسين اوضاعهم المعيشية[8]، في ظل الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة العرقية بشأن تنشيط التجارة الخارجية التي من شأنها تقوم بدعم الاقتصاد العراقي الذي كان يعتمد بشكل كبير على العائدات المالية من بيع المحاصيل الزراعية[9]، مما فسح المجال اما رغبة التجار في تصدير الحنطة والشعير دون الالتفات الى حاجة الاستهلاك المحلي مما ادى الى ارتفاع اسعار الحنطة والشعير الى اربعة اضعاف خلال عام 1947 وظهور ما يسمى بأزمة الخبز والتي كانت من اقسى الازمات التي مرت على

العراق ابان العهد الملكي[10]، الامر الذي دفع الى ظهور ردود فعل قوية لدى الكثير من اعضاء مجلس النواب العراقي ومنه نائب بغداد نصرت الفارسي الذي طالب الحكومة في الثامن عشر من كانون الاول عام 1947 بمكافحة عمليات تهريب الحبوب ووضع حد لتزايد اسعار الحبوب[11]، واضاف بانه على الحكومة ان تكون جادة في معالجة ازمة الخبز كونها قد مست حياة المواطنين بالصميم[12] .

كما ادان نائب الموصل محمد حديد سياسة حرية التصدير التي سارت عليها حكومة صالح جبر والتي ادت الى ارتفاع اسعار محاصيل الحنطة والشعير وانه من الافضل على الحكومة القيام بتصدير الفائض من انتاج المحاصيل للتخفيف عن كاهل الزراع وعدم تجويع الشعب[13]، في حين اضاف نائب العمارة كامل الخضيري بانه على الحكومة ان تدخل الى الاسواق وتشتري ممن يرغب ببيع حصته وما هو فائض من حاجة الزراع وهذا الامر سيقلل من عميات ارتفاع اسعار الحبوب وكذلك يساعد على منع التهريب[14]، كما ذكر نائب بغداد محمد مهدي كبه بان قيام الحكومة بخفض معدل تصدير الفائض من الحنطة والشعير سوف يؤدي الى ضائقة مالية واقتصادية مما يؤدي الى شل قضية استيراد الحاجيات الضرورية التي جرت مقايضتها مع المنتجين من المزارعين ، واقترح انشاء مخازن لخزن الحبوب كالحنطة والشعير حتى لا تضطر الحكومة الى الاستيراد من الدول الاخرى وتجنب حدوث الازمات الاقتصادية[15]، التي اشار اليها نائب السليمانية علي رفيق خادم مبيناً ان ضعف الجهاز الحكومة الرقابي يولد حالة من الجشع لدى التجار من خلال التلاعب في عمليات تصدير الحبوب الى خارج العراق وقيامهم بأنشاء مستودعات خاصة لخزن الحبوب مما يؤدي الى زيادة في اسعار المحاصيل الزراعية وارتفاع اسعارها[16].

لقد حمل الكثير من اعضاء مجلس النواب العراقي حالة الارباك التي كان يمر بها الاقتصاد العراقي الى طبيعة السياسات الحكومية وتعاملاتها الداخلية والخارجية في ضل المقترحات التي كان يقدمها اعضاء مجلس النواب ومنهم نائب بغداد ذبيان الغبان الذي طالب الحكومة بالاهتمام بزراعة المحاصيل الزراعية من خلال دعم المزارعين وانشاء السدود لغرض السيطرة على المياه وتوزيعها والتشجيع على استصلاح مساحات واسع[17]، وذلك لتلافي العجز الحاصل في الميزانية العامة[18] للدولة خلال سنة 1953 المالية حيث اكد نائب الموصل عبد الرحمن الجليلي في السادس عشر من حزيران 1953 بانه على الحكومة القيام بتقليل الضرائب على السلع التجارية الخارجية ومنها الحبوب حيث يساعد هذا الامر بزيادة في العائدات المالية للدولة[19]، فيما بين نائب ديالى محمد فخري الجميل ان الزراعة هي الجزء الرئيس لاقتصاديات البلد حاثاً الحكومة على تنظيم تجارة الحبوب مما سيؤمن للاقتصاد عائدات مالية تعمل على تقليل العجز في الميزانية ورفع مستوى دخل الدولة وعامة الشعب من المزارعين[20]، ويتضح ان السنوات التي يكون فيها تذبذب في الانتاج هي من يدور حولها النقاش في مجلس النواب العراقي ، على الرغم الاختلاف في نسب الانتاج بين محصولي الحنطة والشعير وكما مبين في الجدول ادناه

الجدول رقم (1)

اجمالي الانتاج والمساحات المزروعة بمحصولي الحنطة والشعير[21]

المحصول	-1952	-1953	1955-1954	1956-1955	1957-1956

	1953	1954			
الحنطة : الانتاج (الف طن)	762	1160	453	776	1100
الحنطة: المساحة (هكتار)	1182	1390	1425	1314	1456
الشعير: الانتاج (الف طن)	111	239	757	1066	1305
الشعير: المساحة (هكتار)	1096	1122	1205	1171	1240

يتبين من خلال الجدول اعلاه بان انتاج محصول الحنطة اكثر بكثير من محصول الشعير مقارنتاً بالمساحة التي يتم زراعتها بمحصول الشعير مع قلة انتاجه .

ثانياً : التمور

تعد التمور احد اهم المحاصيل الزراعية التي كانت تشكل ركيزة اساسية في توفير العائدات المالية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي نظراً لما يمتلكه العراق من مساحات زراعية واسعة تحتضن اجود انواع النخيل في العالم مما يتطلب الاهتمام والجدية الكافية لحماية هذا المحصول والمحافظة على اسعاره[22]، وخصوصاً بعد ان احتلت التمور المركز الاول في صادرات العراق الامر الذي دفع بمجلس النواب العراقي ان يركز خلال مناقشاته على هذا المحصول بشكل كبير[23]، لذلك عملت الحكومة العراقية في عام 1939 على اصدار مرسوم رقم (6) الذي يقضي بحل لجنة التمور واستبدالها بجمعية التمور التي اخذت على عاتقها متابعة الشؤون المتعلقة بالتمور كافة[24]، واوكلت هذه الجمعية الى الحكومة مهمة متابعة تثبيت الاسعار للمنتجين وكذلك خولت صلاحيات السيطرة على تجارة التمور وكبسها الا ان ظروف الحرب العالمية الثانية اثرت بشكل كبير على اسعار التمور في العراق وخصوصاً بعد ان سيطرت الشركات الاجنبية على تجارة التمور وابرزها شركة اندرويد– وير والتي تتحكم بالأسعار وكميات التصدير[25]، ومن اجل تحقيق الفائدة للملاك والفلاح والتاجر معاً فقد رأت حكومة نوري سعيد الرابعة (6 نيسان 1939 – 21 شباط 1940) انه يجب ان تباع التمور صفقة واحدة[26]، واشار نائب البصرة عبد القادر السياب في الخامس والعشرين من حزيران 1939 الى ضرورة قيام الحكومة باتخاذ اجراءات قاسية بحق المتلاعبين بأسعار التمور ومحاسبة المفسدين وايده في هذا الشأن النائب عبد الوهاب محمود[27]، في حين طالب الكثير من النواب بضرورة تعديل نظام جمعية التمور رقم (20) لسنة 1939 بالنظام رقم (75) لسنة 1940 الذي يقضي بتدوين قرارات الجمعية في سجل

خاص ومن حق وزير الاقتصاد النظر في شؤون الجمعية وكذلك تزويده بالحسابات الشهرية للاطلاع على سير المدخولات والنفقات[28]، وهذا الامر اثار حفيظة البعض من النواب مما جعل نائب بغداد محمود رامز يطرح سؤالاً على وزير الاقتصاد فيما اذا كان بيع التمور وتوزيعها على الفقراء سيخفف من وطأة ضيق العيش عنهم[29]، فأجاب وكيل وزير الاقتصاد عبد المهدي المنتفكي بان الحكومة كانت تقوم بشراء كميات كبيرة من الزهدي وعلى الرغم من انخفاض اسعاره من اجل دعم البسطاء من عامة الشعب والفقراء من الفلاحين[30].

تتميز محاصيل التمور في العراق بكونها تنضج وتكون جاهزة للقطف ابتداء من اوائل شهر ايلول ومن الممكن الاستفادة من تصديرها الى الاسواق الاوربية الا ان البطء في عامل النقل الذي تعاني منه تجارة التمور قد ضيع على التمور العراقية هذه الميزة[31] ، مما دفع بنائب الديوانية رايح العطية في الرابع والعشرون من كانون الثاني عام 1944 الى مطالبة الحكومة العراقية بضرورة توفير طرق نقل مناسبة من اجل نقل محصول التمور داخل المدن العراقية وكذلك تصدير الفائض منه الى خارج العراق لانه يشكل مورد مالي كبير للدولة[32]، ومن اجل الحفاظ على عائدات التمور المالية فقد طالب نائب البصرة جعفر البدر في السادس عشر من مايس 1948 بضرورة متابعة عمل جمعية التمور التي يسيطر على عملها مجموعة من الملاكين الكبار واصبح لهم امتيازات على حساب المزارعين الصغار وحصول كل عضو فيها على مكبس للتمور من الشركة المحتكرة وشدد على ضرورة توزيع المكابس بصورة عادلة على الملاكين[33]، وان قسم من العائدات المالية لجمعية التمور والتي كان يعول عليها الاقتصاد العراقي تحت سيطرة الشركات الاحتكارية[34]، والتي كشف عنها نائب البصرة عبد اللطيف جعفر موضحاً بان كبار الملاكين كان لهم يد في جعل اسعار التمور تتعرض الى الانخفاض بشكل كبير وهذا الامر يعود الى ضعف مراقبة الحكومة على المكابس التي كانت تمارس الغش في بوضع الاحجار مع التمور المصدر الى خارج العراق من اجل زيادة وزنها وهذا الامر قد اثر سلباً على تجارة التمور الخارجية[35]، ومن جانبه توجه جعفر البدر بسؤال الى وزير المالية حول عدم قيام شركة اندرويد- وير بدفع الرسوم المقررة عليها من احتكارها للتمور العراقية بنسبة 25% من قيمة الصادرات ، وكذلك امتناع الحكومة العراقية عن تطبيق قانون الاستهلاك وقانون جباية الديون المخصصة للحكومة على هذه الشركة[36]، ونتيجة الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها الحكومة العراقية دفعها الى اصدار مرسوم رقم (50) لسنة 1950 حول السياسة المتبعة من قبل الشركات الاجنبية بخصوص استيراد التمور العراقية والذي اضر بشكل كبير في اسعار التمور من خلال فرض رسوم على بيع التمور والذي الزم الملاكين العراقيين بدفع الرسوم دون الزام الشركات الاجنبية الاحتكارية[37]، مما اثارة موجه من السخط الشديد على هذا المرسوم وحسب رأي نائب البصرة سلمان الابراهيم بانه وقع على عاتق المنتج واعفى المصدر وتحيز لجماعة دون اخرى وان اكثر المتضررين من هذا المرسوم هم اهالي البصرة التي يؤخذ منها كل شيء ولا يعط لها أي شيء[38]، وطالب نائب البصرة حسن عبد الرحمن من وزير الاقتصاد في الثالث عشر من نيسان عام 1953 ضرورة الغاء الاحتكار لشركة اندروير على التمور باعتباره من المحاصيل الرئيسة التي يعول عليها السكان في الازمات[39]، وكذلك العمل على ضرورة تخفيف الرسوم المفروضة على التمور او الغائها وهذا الامر يقع على عاتق جمعية التمور التي أوسست لغرض حماية تمور الملاكين والمزارعين حسب رأي نائب البصرة ادور جورج[40].

ان تنامي المصالح الاقتصادية الوطنية ووضوح تعارضها مع مصالح الاحتكار الاجنبي لتجارة التصدير وعلى الاخص التمور اديا الى نشوء وعي وطني طالب بالتعجيل بأنهاء الاحتكارات

الاجنبية في التجارة الخارجية واحلال الرسمال الوطني محلها مما ادى الى انها احتكار شركة اندروير لتجارة تصدير التمور اعتباراً من الموسم 1953-1954 وحلول شركة تجارة التمور العراقية محلها[41]، حيث طالبت الاخير باحتكار تمور البصرة على غرار الاحتكار المعطى لشركة اندروير للسنوات 1953 ، 1954 ، 1955م[42] ، وهي السنوات التي كانت تعاني منها الحكومة العراقية بعجز في الميزانية العامة مما اضطرها الى رفع رسوم الاستهلاك المفروضة على التمور ما نسبته 12،5% بدلاً عن 10% ، كسائر المحاصيل الاخرى التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي وجاءت هذه الزيادة بناءً على حاجة الحكومة لزيادة النفقات في الميزانية ولغرض الاستفادة من المدخولات لتغطية النفقات فقد بقيت زيادة هذه الرسوم على حالها ، مما جعل الكثير من النواب يطالبون بإلغاء هذه الرسوم ومن بينهم نائب البصرة احمد النقيب الذي طالب في الثالث من كانون الثاني 1956 الحكومة العراقية برفع الرسوم الكمركية عن التمور اسوة بالشركات الاجنبية الاحتكارية التي رفعت الرسوم دعماً للمنتج العراقي[43]، وكشف نائب كربلاء كاظم احمد بان الميزانية العامة لسنة 1956 المالية اصبحت بحالة تكفي لسد جميع النفقات وانه من الضروري رفع الزيادة المفروضة والرجوع الى 10% او الغائها من اجل دعم المزارعين والمستهلكين معاً[44]، في ضل عم وجود تحرك حكومي جدي لتنظيم عملية بيع وتجارة التمور كون هذا المحصول يعمل على دعم الاقتصاد العراقي بشكل كبير وهذا الامر يعود لسيطرة بعض الاعضاء في جمعية التمور وهم من الملاكين حسب رأي نائب احمد العامر والذي كشف عن المعاناة التي يواجهها الملاك الصغار خلال عملية تكديس التمور لديهم وعدم استلامها من التجار مما يجعلها عرضة للتلف[45]، كما حصل هذا الامر في محافظة كربلاء من خلال بقاء ما يقارب 23000 الف طن من محصول الزهدي لدى المزارعين دون استلامه من قبل شركة التمور وتعرضه الى الحر والتلف[46]، ويتضح بان جمعية التمور كان يسيطر عليها بعض الاشخاص من الملاكين اصحاب النفوذ والمؤثرين على مداخلات الكثير من الاعضاء داخل المجلس مما جعل موقف مجلس النواب غير حازم في اتخاذ قرارات جدية في دعم محصول التمور .

تطور انتاج التمور وزيادة قيمتها الشرائية بالدينار خلال المدة 1939 – 1958[47] وكما هو مبين في الجدول التالي

الجدول رقم (2)

السنة	الكمية بـ(الطن)	القيمة بـ(الاف الدنانير)
1939	148,3	963
1940	122252	1044996
1941	143448	1018113
1942	105598	1298340

Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

1922462	72327	1943
242296	107023	1944
2969421	153390	1945
4425	208082	1946
4702	226310	1947
4742	214395	1948
2961	140889	1949
4293	211999	1950
1157222	61098	1951
960489	51404	1952
4،227،157	252,493	1953
3،525،669	217،887	1954
2،847،923	248،969	1955
2،467،807	263،968	1956
3،446،219	238،085	1957
2،858،088	239،285	1958

يتضح من الجدول اعلاه حالة عدم الاستقرار في كمية الانتاج والواردات المالية لمحصول التمور خلال الاربعينيات الا ان العائدات المالية اخذت بالتزايد خلال مرحلة الخمسينيات وكما هو مبين في الجدول .

ثالثاً : التبغ

يمتلك العراق مساحات واسعة من الاراضي الزراعية ذات تربة خصبة مع وفرة كبيرة في المياه مما جعله قادر على زراعة انواع مختلفة من المحاصيل الزراعية[48]، ومنها محصول التبغ الذي يعد من المواد الرئيسية التي لها اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي ويشكل مورد مهم من موارد الدولة بفعل الارباح التي يوفرها والتي تمثل نسب لا بأس

بها من ايرادات الحكومة كما يعمل على تشغيل الكثير من الايدي العاملة ويرفع مستوى المعيشة في البلاد[49] .

لقد حضي محصول التبغ باهتمام كبير من مجلس النواب العراقي الذي عمل جاهداً على التصويت على قانون انحصار التبغ وتحسينه رقم (35) لسنة 1939 والذي قضى بتأسيس دائرة خاصة لحصر شراء التبغ وخزنه وبيعه ، واقتناء البذور الجيدة وتوزيعها على المزارعين ، وتكون عائدية هذه الدائر لوزارة المالية[50]، حيث خول هذا القانون الحكومة العراقية بتأسيس ادارة لاحتكار شراء التبغ المزروع في العراق وخزنه وبيعه بالجملة ، واستيراد كميات محدودة من خارج القطر لخلطه مع التبغ العراقي[51]، فقد ذكر الكثير من النواب ان غرض الحكومة من هذا القانون هو تحسين انواع التبغ بالدرجة الاولى والاكثار من انتاجه ومن ثم تصديره الى الخارج[52]، ونظراً لأهمية التبغ الاقتصادية فقد عملت حكومة نوري سعيد الثالثة في السابع والعشرين من اذار 1939 على الاشراف في تنظيم زراعة التبغ من خلال ايجاد المخازن والمؤسسات اللازمة لمساعدة الملاكين والزراع[53]، ففي جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ السادس والعشرين من اذار 1941 ذكر نائب السليمانية محمد امين زكي ان المدة الطويلة التي تستغرقها الحكومة في تصريف محصول التبغ تشكل خسارة كبيرة لخزينة الدولة مما ينعكس سلبا على المستوى المعيشي للمزارعين[54]، في حين ذكر وزير الاقتصاد سلمان البراك ان الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي كان يمر بها العراق هي من اثرت سلباً على قانون انحصار التبغ وتأخير تنفيذه لعام 1940[55]، والذي حدد من خلاله قيام مجلس ادارة انحصار التبغ قبل يوم 1/31 من كل سنة بالتقديم الى وزير الاقتصاد او وزير الزراعة تخمينات الواردات والمصروفات السنوية الضرورية لتحسين عمل الادارة على ان لا تتجاوز 25% من مجموع الارباح الصافية عن كل سنة[56] ، فيما بين نائب العمارة عبد الكريم الازري ان تأخير دائرة انحصار التبغ[57]، في تشييد معاملها جعل الحكومة تخسر ما يقارب مليون ونصف المليون سنوياً[58]، وبعد ان رأت الحكومة اهمية هذا المحصول في دعم الاقتصاد عملت على اتخاذ اجراءات سريعة في السابع والعشرين من مايس عام 1945 كتحديد المناطق الزراعية للتبغ وزيادة مساحتها وتحسين انواعه ، وكذلك تعيين الكمية الواجب شراؤها[59].

لقد بلغت واردات الدولة العراقية من رسوم التبغ ما نسبته (10،3%) من مجمل واردات الدولة ضمن الميزانية العامة لسنة 1946 المالية[60]، كما قدم نائب السليمانية بابا علي مقترحاً الى الحكومة العراقية في السابع عشر من نيسان 1947 بجعل مشروع الانحصار يشمل زراعة التبغ وصناعته مثلما فعلت الدول المجاورة ، وان عدم تنفيذه سيكلف الحكومة ارباحاً تتراوح بين المليونين والثلاثة ملايين ديناراً سنوياً[61]، فيما وجه نائب السليمانية علي كمال النقد الى منهاج وزارة توفيق السويدي الثالثة (5 شباط 1950-12 ايلول 1950) التي اهملت الكثير من القضايا الاقتصادية ذات المردود المالي للدولة ومنها تجارة التبغ فهو المورد الرئيس لأبناء الشمال بصورة مباشرة او غير

مباشرة ففي الوقت الذي لم تدعم الحكومة زراعته مالياً فقد حددت من التوسع في زراعته على المزارعين خوفاً من فائض الانتاج ولم تفكر في الاثار السلبية لهذا القرار على حياة المزارعين ومصدر رزقهم[62]، كما اضاف نائب السليمانية احمد برزنجي ان قيام الحكومة بمنح اجازات استيراد التبوغ من ايران لبعض الاشخاص قد اضر بشكل كبير بمحصول التبغ وقلل من الايرادات المالية للدولة بسبب ارتفاع كلف التبغ بين المحصول المحلي والمحصول الاجنبي[63]، مما دفع الكثير من النواب في عام 1951 للمطالبة بضرورة اجراء التعديل على قانون انحصار التبغ الذي تم التعديل عليه في عام 1952 والذي ركز من خلاله على تحديد واجبات الادارة بشراء التبغ المزروع في العراق من الاشخاص المجازين ببيعه بالسعر المعين لكل موسم زراعي من قبل ادارة انحصار التبغ مقابل عمولة لا تتجاوز 8 % من قيمة التبغ[64] ، واضاف نديم الباجه جي بان الحكومة لا يمكن لها تحقيق عائدات مالية في حال تنفيذ مشروع حصر التبغ دون حصر صنع السكاير على الرغم من الموارد المالية الكبيرة التي يوفرها التبغ للخزينة العراقية بعد النفط[65]، على الرغم من عدم قيام الحكومة برصد مبالغ مالية لتحسين زراعة التبوغ في الميزانية العامة لسنة 1953 المالي وهذا ما ذكره نائب السليمانية علي كمال في الثاني عشر من شباط 1953 مبيناً ان التحسين يتوقف على بناء مخازن فنية وعصرية وجلب خبراء من خارج العراق لمعاونة الفلاح على طريقة الزرع والقطف والكبس[66]، كما طالب نائب كركوك محمود بابان في السادس من كانون الاول عام 1953 من الحكومة ان تكون زراعة محصول التبغ زراعة حرة بعيدة عن الالتزام بشروط الاجازة[67]، بعد ان مارست الحكومة من خلال ادرة الانحصار الرقابة الكاملة على زراعة وانتاج وتصنيع التبغ ، وتكون زراعته برخصة منها وضمن مساحات تقدر بـ(60) الف دونم سنوياً وبقيمة انتاجية تقدر بـ(10-40) مليون غرام[68] ، واوضح وزير الاقتصاد نديم الباجه جي في الثاني من كانون الثاني 1954 ان الغرض من الاجازة هو مراقبة انتاج محاصيل التبغ ومساعد المزارعين في المناطق الشمالية على تسليم تبوغهم الى دائرة الانحصار بدلاً من بيعها في السوق السوداء[69]، مما جعل مجلس الوزراء يطلب من ادرة انحصار التبغ قبل يوم 12/1 من كل عام اصناف التبغ التي تزرع في الموسم وبإجازة يحدد فيها سعر شراء كل صنف حسب درجة انواعه او حسب مناطق انتاجه مع تعيين محل استلام المحصول واجرة نقله من القرية الى المخازن ويتم اعلان الاسعار النهائية من قبل مجلس الوزراء قبل يوم 2/15 ببيان يتم اصدره في الجريدة الرسمية[70] ، كما حث نائب العمارة سلمان الشيخ داود الحكومة على تحسين انواع التبوغ كونها حسب رأيه لا تقل وارداتها عن نصف واردات النفط العراقي[71]، ويتضح ان الكثير من النواب ارادوا حث الحكومة على الاهتمام بزراعة التبغ وانتاجه لأهميته في حياة الشعب ولا سيما المناطق التي يزرع فيها فضلاً عن تحسين انواعه .

الاستنتاجات :

تم التوصل خلال البحث الى مجموعة من النتائج ابرزها :

١- شكلت المحاصيل الزراعية ولا سيما الحبوب والتمور والتبغ ، ركيزة اساسية في دعم الاقتصاد العراقي خلال المدة 1939-1958 وهو ما عكسته بوضوح مناقشات مجلس النواب العراقي .
٢- احتل محصول الحبوب اولوية خاصة في النقاشات النيابية لارتباطه المباشر بالأمن الغذائي واستقرار السوق ، ولا سيما خلال ظروف الحرب العالمية الثانية وما تلاها .
٣- برز محصول التمور بوصفه سلعة تصديرية مهمة ورافداً من روافد دعم الاقتصاد العراقي ، الا ان ضعف سياسات التسويق وتدخل الشركات الاجنبية حد من تعظيم عوائده الاقتصادية .
٤- مثل محصول التبغ مورداً مالياً مهماً لخزينة الدولة ، غير ان السياسات الحكومية غالباً ما غلبت الاعتبارات المالية على تحسين اوضاع المنتجين .
٥- اتسمت المعالجات الحكومية لقضايا المحاصيل الزراعية بالطابع الظرفي ، مع غياب استراتيجية متكاملة قادر على تحقيق تنمية مستدامة .
٦- عكست مناقشات مجلس النواب ادراكاً لأهمية القطاع الزراعي ، لاكنها كشفت في الوقت نفسه عن اختلالات بنيوية حدت من فاعليته الاقتصادية .

الهوامش:

(1) عبد الحسين وادي العطية ، الاصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1965 ، ص14 .
(2) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1723 ، 8 4تموز 1939
(3) م . م . ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1939 ، الجلسة السادسة والعشرون ، المنعقدة بتاريخ 15 تشرين الاول 1939 ، ص475-476 .
(4) شركة اندرويد – وير (Android-wear company): وهي شركة بريطانية كانت تحتكر عملية بيع وشراء المحاصيل الزراعية في العراق كالحنطة والشعير والتمور ، للمزيد من التفاصيل ينظر : جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق 1941 – 1953 ، مطبعة النعمان ، النجف ، 1976 ، ص588 .
(5) د. ك .و ، ملفة (9/2 /2) قرارات لجنة تنظيم تجار الحبوب ، القسم الاول ، الاتفاقية الخاصة بشراء الشعير بين اندرو – وير ولجنة تنظيم تجارة الحبوب .
(6) الاء خليل ابراهيم حمندي ، قضايا الفساد الاداري والمالي في مناقشات مجلس النواب العراقي 1939-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة العراقية ، 2020 ، ص68-69 .
(7) م . م . ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1939 ، المصدر السابق ، ص475- 476 .
(8) م. م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943 ، الجلسة الثامنة ، المنعقدة بتاريخ 7 شباط 1944 ، ص91 .
(9) علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (1926-1958) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2004 ، ص 237 .
(10) عبد الله شاتي عبهول ، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر ، تقديم : كمال مظهر احمد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، 2009 ، ص 47-50 .
(11) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947 ، الجلسة الرابعة ، المنعقدة بتاريخ 18 كانون الثاني 1947 ، ص12-15 .
(12) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947 ، الجلسة الخامسة ، المنعقدة بتاريخ 31 كانون الثاني 1947 ، ص38 .

(13) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948 ، الجلسة الثامنة ، المنعقدة بتاريخ 14 تموز 1948 ، ص102 .
(14) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948 ، الجلسة الخامسة عشر ، المنعقدة بتاريخ 4 تشرين الاول 1948 ، ص195-196 .
(15) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948 ، المصدر نفسه ، ص197 .
(16)م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948 ، الجلسة الرابعة والعشرين ، المنعقدة بتاريخ 18 تشرين الثاني 1948 ، ص302 .
(17) م .م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الثالثة ، المنعقدة بتاريخ 12 شباط 1953 ، ص29 .
(18) الميزانية العامة : هي الركيزة التي تستند عليها الدولة في تنظيم اوضاعها المالية ويتم الكشف من خلالها عن اوجه الصرف وما تئول اليه الواردات والصادرات التي يقوم عليها بوصلة العمل المالي ، للمزيد من التفاصيل ينظر : حسن غانم عبد ردن ، الميزانية العامة في مناقشات مجلس النواب العراقي 1933-1939 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة ذي قار ، 2018 ، ص10-11 .
(19) م .م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، المصدر السابق ، ص42 .
(20) م .م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 ، الجلسة التاسعة والثلاثون ، المنعقدة بتاريخ 30 ايار 1956 ، ص640 .
(1) Economic Developments in the middle east 1956-1957 , Supplement to world economic survery ,1957 , united Nations deportment of economic and social affairs, New York, 1958,p.42.
(22) جعفر الخليلي ، التمور قديماً وحديثاً بحث شامل عن النخيل والتمور العراقية من اول نشأتها الى اخر مراحل استهلاكها ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1956 ، ص146-150 .
(23) محمد ناجي شعلان ، موقف مجلس النواب العراقي من التطورات الاقتصادية والاجتماعية 1945-1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، 2001 ، ص75 .
(24) م . م . ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1940 ، الجلسة السابعة ، المنعقدة بتاريخ 28 تشرين الثاني 1940 ، ص57 .
(25) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق 1864-1958 ،ج1 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1965 ص 142-143 .
(26) ادورد عبد العظيم عنبر الحميري ، وزارة الاقتصاد العراقية (1939-1958) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2017 ، ص151-152 .
(27) م . م . ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1939 ، الجلسة الخامسة ، المنعقدة بتاريخ 25 حزيران 1939 ، ص70-73 .
(28) د. ك . و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1940 ، نظام رقم (75) لسنة 1940 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ،1941 ، ص360-361 .
(29) م . م . ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1941 ، الجلسة الخامس عشر ، المنعقدة بتاريخ 13 شباط 1942 ، ص197 .
(30) م . م . ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1941 ، الجلسة الخامس عشر ، المصدر نفسه ، ص 198 .
(31) شاكر موسى عيسى ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق 1946-1968 ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1973 ، ص53 .
(32) م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943 ، الجلسة السابعة ، المنعقدة بتاريخ 24 كانون الثاني 1944 ، ص86 .
(33) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948 ، الجلسة الثالثة والاربعون ، المنعقدة بتاريخ 16 مايس 1948 ، ص721 .
(34) المصدر نفسه ، ص722 .

(35) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 99 / 32131 ، وزارة الاقتصاد ، مقايضة التمور والقطن ببضائع فرنسية ، 1952 ، الملحق (رقم 4) ؛ د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 99 / 32131 ، وزارة الاقتصاد ، مقايضة التمور والقطن ببضائع فرنسية ، 1953 ، الملحق (رقم 7) .

(36) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949 ، الجلسة السابعة والعشرون ، المنعقدة بتاريخ 6 مايس 1950 ، ص354 .
(37) م ، م ، ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950 ، الجلسة الرابعة عشر ، المنعقدة بتاريخ 12 شباط 1951 ، ص195 .
(38) المصدر نفسه ، ص196 ؛ الجلسة الحادية والعشرون ، المنعقدة بتاريخ 9 اذار 1952 ، ص338-339 .
(39) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الثامنة عشر ، المنعقدة بتاريخ 13 نيسان 1953 ، ص285 .
(40) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 99 / 32131 ، وزارة الاقتصاد ، تصريف التمور ، المتبقية ، 25 تموز 1955 ، ملحق رقم 8 ؛ ملفات البلاط الملكي ، الملفة 99 / 32131 ، تجارة المقايضة ، 13 كانون الاول 1955 ، ملحق رقم 9 ؛ م . م . ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954 ، الجلسة التاسعة عشر ، المنعقدة بتاريخ 31 كانون الثاني 1955 ، ص379 .
(41) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي (1864-1958) ، ج1 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (د.ت) ، ص154 .
(42) عبد الجبار البكر ، نخلة التمر ماضيها وحاضرها والجديد في زراعتها وصناعتها وتجارتها ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1972 ، ص968 .
(43) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 ، الجلسة السادسة ، المنعقدة بتاريخ 3 كانون الثاني 1956 ، ص53 .
(44) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956 ، الجلسة الثانية عشر ، المنعقدة بتاريخ 17 كانون الثاني 1956 ، ص 208 .
(45) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956 ، المصدر نفسه ، ص222 .
(46) م. م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956 ، الجلسة التاسعة عشر ، المنعقدة بتاريخ 9 شباط 1956 ، ص374 .
(47) وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1953 ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1954 ، ص211 ؛ مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج7 ، ايلول ، 1948 ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ص420-421 ؛ مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، 1949 ، ص260-261 ؛ عبد الوهاب حمدي النجار ، سياسة التجارة الخارجية في العراق ، مطبعة الازهر ، بغداد ، 1968 ، ص86 ؛ عبد الرحمن الحبيب ، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية (1940-1965) ، مطبعة النهضة الجديدة ، 1967 ، ص99 .
(48) عبد الحسين وادي العطية ، المصدر السابق ، ص15 .
(49) وزارة الاقتصاد ، التقرير السنوي العام ، ادارة انحصار التبغ المركز العام ، بغداد ، 1962-1963 ، ص1 .
(50) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي 17 اب 1937-29 مايس 1941 ، ج5 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد 1974 ، ص57 ؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد (1724) ، 14 اب 1939 .
(51) ذنون يونس حسين الطائي ، الاوضاع الادارية في الموصل 1920- 1958 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1988 ، ص86 .
(52) جريدة البلاد ، العدد (1264) ، 9 تموز 1939 .
(53) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي 6 تشرين الثاني 1933- 17 اب 1937 ، ج4 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1974 ، ص273 .
(54) م . م . ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1940 ، الجلسة الثانية عشر ،

المنعقدة بتاريخ 23 كانون الاول 1940 ، ص162 .
(55) م ، م ، ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943 ، الجلسة السابعة ، المنعقدة بتاريخ 24 كانون الثاني 1944 ، ص88 .
(56) قانون رقم 54 لسنة 1952 ، مجلة غرفة تجارة بغداد (مجلة اقتصادية جامعية) ، العدد (15) ، ج1و2 ، كانون الثاني وشباط ، 1952 ، ص408 .
(57) دائر انحصار التبغ ، وهي مؤسسة مستقلة في امورها المالية والادارية وذات سلطة جزائية مرتبطة بوزارة الاقتصاد يتولى مهامها مجلس ادارة يتألف من سبعة اشخاص (المدير العام رئيساً ممثل عن وزارة الاقتصاد ، واخر من وزارة المالية ، وعضوان من مزارعي التبغ ، وثلاث اعضاء احتياط ويعين كل هؤلاء الاشخاص بقرار من مجلس الوزراء لمدة اربعة سنوات ، للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الكريم الازري ، تاريخ في ذكريات العراق 1930-1958 ، ج1 ، مركز الابجدية للصف التصويري ، بيروت ، 1982 ، ص138 ، زهير جواد الفتال ، التجارة ، بحث منشور ضمن كتاب حضارة العراق ، ج12 ، دار الحرية ، بغداد ، 1985 ، ص159 .
(58) م ، م ، ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943 ، الجلسة السابعة ، المصدر نفسه ، ص89 .
(59) م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944 ، الجلسة الثامنة والثلاثون ، المنعقدة بتاريخ 27 مايس 1945 ، ص471 .
(60) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 181 / 32131 ، تحسين زراعة التبغ ، 17 حزيران 1950 ، (الملحق رقم 5) .
(61) م . م .ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947 ، الجلسة الحادية عشر ، المنعقدة بتاريخ 17 نيسان 1947 ، ص 177 .
(62) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1949 ، الجلسة السادسة ، المنعقدة بتاريخ 20 شباط 1950 ، ص90 .
(63) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1949 ، المصدر السابق ، ص527 .
(64) عدنان جودة هرير الشجيري ، النظام الاداري في العراق ، 1920- 1939 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص167 .
(65) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، الجلسة الخامسة عشر ، المنعقدة بتاريخ 12 شباط1953 ، ص249 .
(66) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، الجلسة الخامسة عشر ، المنعقدة بتاريخ 12 شباط1953 ، ص253 .
(67) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة الثانية ، المنعقدة بتاريخ 6 كانون الاول 1953 ، ص10 .
(68) عدنان هرير جودة الشجيري، المصدر السابق ، ص 167 .
(69) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة التاسعة ، المنعقدة بتاريخ 2 كانون الاول 1954 ، ص305 .
(70) قانون رقم 54 لسنة 1952 ، المصدر السابق ، ص410 .
(71) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 ، الجلسة الثالثة عشر ، المنعقدة بتاريخ 18 كانون الثاني 1956 ، ص219-220 .

قائمة المصادر :

الوثائق غير المنشورة
دار الكتب والوثائق العراقية
ملفات البلاط الملكي
١- د. ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة (9/2 /2) قرارات لجنة تنظيم تجار الحبوب ، القسم

الاول ، الاتفاقية الخاصة بشراء الشعير بين اندرو – وير ولجنة تنظيم تجارة الحبوب .
٢- د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 99 / 32131 ، وزارة الاقتصاد ، مقايضة التمور والقطن ببضائع فرنسية ، 1952 ، الملحق (رقم 4) .
٣- د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 99 / 32131 ، وزارة الاقتصاد ، مقايضة التمور والقطن ببضائع فرنسية ، 1953 ، الملحق (رقم 7) .
٤- د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 99 / 32131 ، وزارة الاقتصاد ، تصريف التمور ، المتبقية ، 25 تموز 1955 ، ملحق رقم 8 .
٥- د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 99 / 32131 ، تجارة المقايضة ، 13 كانون الاول 1955 ، ملحق رقم 9
٦- د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 181 / 32131 ، تحسين زراعة التبغ ، 17 حزيران 1950 ، الملحق رقم 5 .
الوثائق المنشورة
محاضر مجلس النواب العراقي
١- م . م . ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1939 ، الجلسة السادسة والعشرون ، المنعقدة بتاريخ 15 تشرين الاول 1939 .
٢- م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943 ، الجلسة الثامنة ، المنعقدة بتاريخ 7 شباط 1944 .
٣- م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943 ، الجلسة الثامنة ، المنعقدة بتاريخ 7 شباط 1944.
٤- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947 ، الجلسة الرابعة ، المنعقدة بتاريخ 18 كانون الثاني 1947 .
٥- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947 ، الجلسة الخامسة ، المنعقدة بتاريخ 31 كانون الثاني 1947 .
٦- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948 ، الجلسة الثامنة ، المنعقدة بتاريخ 14 تموز 1948 .
٧- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948 ، الجلسة الخامسة عشر ، المنعقدة بتاريخ 4 تشرين الاول 1948 .
٨- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948 ، الجلسة الرابعة والعشرين ، المنعقدة بتاريخ 18 تشرين الثاني 1948 .
٩- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الثالثة ، المنعقدة بتاريخ 12 شباط 1953
١٠- م . م . ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1939 ، الجلسة الخامسة ، المنعقدة بتاريخ 25 حزيران 1939 .
١١- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 ، الجلسة التاسعة والثلاثون ، المنعقدة بتاريخ 30 ايار 1956 .
١٢- م . م . ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1940 ، الجلسة السابعة ، المنعقدة بتاريخ 28 تشرين الثاني 1940 .
١٣- م . م . ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1941 ، الجلسة الخامس عشر ، المنعقدة بتاريخ 13 شباط 1942 .
١٤- م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943 ، الجلسة السابعة ، المنعقدة بتاريخ 24 كانون الثاني 1944 .
١٥- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948 ، الجلسة الثالثة والاربعون ، المنعقدة بتاريخ 16 مايس 1948 .
١٦- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949 ، الجلسة السابعة والعشرون ، المنعقدة بتاريخ 6 مايس 1950 .
١٧- م ، م ، ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950 ، الجلسة الرابعة عشر ،

المنعقدة بتاريخ 12 شباط 1951 .
١٨- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الثامنة عشر ، المنعقدة بتاريخ 13 نيسان 1953 .
١٩- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 ، الجلسة السادسة ، المنعقدة بتاريخ 3 كانون الثاني 1956 .
٢٠- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956 ، الجلسة الثانية عشر ، المنعقدة بتاريخ 17 كانون الثاني 1956 .
٢١- م. م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956 ، الجلسة التاسعة عشر ، المنعقدة بتاريخ 9 شباط 1956 .
٢٢- م . م . ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1940 ، الجلسة الثانية عشر ، المنعقدة بتاريخ 23 كانون الاول 1940 .
٢٣- م ، م ، ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943 ، الجلسة السابعة ، المنعقدة بتاريخ 24 كانون الثاني 1944 .
٢٤- م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944 ، الجلسة الثامنة والثلاثون ، المنعقدة بتاريخ 27 مايس 1945 .
٢٥- م . م .ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947 ، الجلسة الحادية عشر ، المنعقدة بتاريخ 17 نيسان 1947 .
٢٦- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1949 ، الجلسة السادسة ، المنعقدة بتاريخ 20 شباط 1950 .
٢٧- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، الجلسة الخامسة عشر ، المنعقدة بتاريخ 12 شباط1953 .
٢٨- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة الثانية ، المنعقدة بتاريخ 6 كانون الاول 1953 .
٢٩- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة التاسعة ، المنعقدة بتاريخ 2 كانون الاول 1954 .
م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 ، الجلسة الثالثة عشر ، **الملفات والقوانين المنشورة :**
١- د. ك . و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1940 ، نظام رقم (75) لسنة 1940 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ،1941 .
٢- قانون رقم 54 لسنة 1952 ، مجلة غرفة تجارة بغداد (مجلة اقتصادية جامعية) ، العدد (15) ، ج1و2 ، كانون الثاني وشباط ، 1952 .
التقارير السنوية :
١- وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1953 ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1954.
٢- وزارة الاقتصاد ، التقرير السنوي العام ، ادارة انحصار التبغ المركز العام ، بغداد ، 1962 -1963 .
٣٠- المنعقدة بتاريخ 18 كانون الثاني 1956 .
الرسائل والاطاريح :
١- ادورد عبد العظيم عنبر الحميري ، وزارة الاقتصاد العراقية (1939-1958) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2017 .
٢- الاء خليل ابراهيم حمندي ، قضايا الفساد الاداري والمالي في مناقشات مجلس النواب العراقي 1939-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة العراقية ، 2020 .
٣- حسن غانم عبد ردن ، الميزانية العامة في مناقشات مجلس النواب العراقي 1933-1939 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة ذي قار ، 2018 .
٤- ذنون يونس حسين الطائي ، الاوضاع الادارية في الموصل 1920- 1958 ، اطروحة دكتوراه غير

منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1988 .
٥- عدنان جودة هرير الشجيري ، النظام الاداري في العراق ، 1920- 1939 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2005 .
٦- علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (1926-1958) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2004 .
٧- محمد ناجي شعلان ، موقف مجلس النواب العراقي من التطورات الاقتصادية والاجتماعية 1945-1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، 2001 .

الكتب العربية :

١- جعفر الخليلي ، التمور قديماً وحديثاً بحث شامل عن النخيل والتمور العراقية من اول نشأتها الى اخر مراحل استهلاكها ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1956 .
٢- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق 1941 – 1953 ، مطبعة النعمان ، النجف ، 197 .
٣- زهير جواد الفتال ، التجارة ، بحث منشور ضمن كتاب حضارة العراق ، ج12 ، دار الحرية ، بغداد ، 1985 ، ص159 .
٤- شاكر موسى عيسى ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق 1946-1968 ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1973 .
٥- عبد الله شاتي عبهول ، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر ، تقديم : كمال مظهر احمد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، 2009 .
٦- عبد الجبار البكر ، نخلة التمر ماضيها وحاضرها والجديد في زراعتها وصناعتها وتجارتها ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1972 .
٧- عبد الحسين وادي العطية ، الاصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1965.
٨- عبد الرحمن الحبيب ، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية (1940-1965) ، مطبعة النهضة الجديدة ، 1967 .
٩- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي 6 تشرين الثاني 1933- 17 اب 1937 ، ج4 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1974 ، ص273 .
١٠- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي 17 اب 1937-29 مايس 1941 ، ج5 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد 1974 .
١١- عبد الكريم الازري ، تاريخ في ذكريات العراق 1930-1958 ، ج1 ، مركز الابجدية للصف التصويري ، بيروت ، 1982 .
١٢- عبد الوهاب حمدي النجار ، سياسة التجارة الخارجية في العراق ، مطبعة الازهر ، بغداد ، 1968 .
١٣- محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي (1864-1958) ، ج1 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (د.ت) .
١٤- مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، 1949 .

المصادر الاجنبية :

(1) Economic Developments in the middle east 1956-1957 , Supplement to world economic survery ,1957 , united Nations deportment of economic and social affairs, New York, 1958,p.42.

المجلات والجرائد :

١- مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج7 ، ايلول ، 1948 ، مطبعة المعارف ، بغداد .
٢- جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1723 ، 8 4تموز 1939 .
٣- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (1724) ، 14 اب 1939 .
٤- جريدة البلاد ، العدد (1264) ، 9 تموز 1939 .